مقدمــة

من المعلوم تماما لدي الاقتصاديون والمشتغلون بالتخطيط والتنفيذ لعمليات التنمية. أن المشروع هو اللبنة الأساسية في الاقتصاد القومي. لذا أصبح من المسلم به أن التدقيق في اختيار المشروع ومحاولة تجنب الآثار السالبة له ومعالجتها والعمل علي زيادة الآثار الايجابية له وتفعليها من المجتمع يؤدي حتماً إلي بناء اقتصادي قومي سليم وقومي محققا لأهداف التنمية .

ومن ثم اهتم الاقتصاديون بالتحليل لعناصر وتفعيل المشروع طوال عمره الافتراضي والإنتاجي مستخدمين في ذلك طرق عدة لقياس وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة في نجاح المشروع وكذلك الآثار المترتبة علي وجوده .

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من التعريفات المختلفة للمشروع إلا أن هذه التعريفات اتفقت فيما بينها أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية لان من تناولها بالدراسة والتحليل عند الإعداد لأي مشروع منها علي سبيل المثال لا الحصر – سعر الفائدة – الدورة الإنتاجية – مستلزمات التشغيل – العمال – الاهلاكات – سعر الفائدة – وإضافة التكاليف النثرية كالنقل وغيره . ومع الوضع في الاعتبار معامل التضخم لقيمة النقد خلال مدة المشروع . كل هذه العوامل مجتمعة مما لاشك فيه تساعد علي توقع الإيرادات المحتملة بعد دراسة السوق والعرض والطلب علي الإنتاج .

إلا أن تفاعل المشروعات بمكوناتها مع مجتمعاتها أدت أحيانا إلي ظهور آثار منها الايجابية والبعض منها سالبة مما استوجب معه ضرورة التعرض لهذه الآثار بالدراسة والتحليل.

مشكلة الدراسة

مع تزايد متطلبات المجتمع من السلع والخدمات كلما تزايدت حاجة البشرية الى اكتشاف واستغلال الموارد المختلفة من استثمارات وموارد طبيعية الأمر الذي يؤدي حتما إلي زيادة ظهور الكثير من الآثار التى تحتاج الى معالجتها لاستمرار عملية التنمية المستدامة بالمجتمع.

ومما لا شك فيه أن معرفة هذه الآثار والوقوف عليها ودراسة العوامل المؤثرة فيها والمكونة لها يعمل علي تلافي الآثار الضارة عند التخطيط لمشروعات مستقبلية في عمليات التنمية.

ولما كان المشروع في حد ذاته مكونا من مكونات البيئة المحيطة بالإنسان ويعتبر عضوا فاعلا في هذه البيئة يتأثر بها ويؤثر فيها ويتفاعل مع مكونات هذه البيئة . إلا أن المخططون غالبا ما يتجاهلون هذه الحقيقة وينصب اهتمامهم الأكبر علي الجوانب الفنية ويوظفون كل إمكانياتهم أثناء التنفيذ علي المكاسب المالية والاقتصادية للمشروع دون الأخذ في الاعتبار للآثار الناتجة عن العوامل الفاعلة في اقتصاديات المشروع من حيث الجوانب السالبة لهذه العوامل علي المجتمع والبيئة المحيطة بالمشروع . مما يظهر المشروع في بعض الأحيان في صورة غير متجانسة مع بيئته .

ومن هنا تلقي الدراسة الضوء علي بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروعات الاقتصادية المنفذة في بعض القرى المصرية .

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التدقيق والبحث في النقاط التالية :

1 – التعرف علي أهم العوامل الاقتصادية العاملة في مشروعات التنمية في الريف المصري .
2 – التعرف علي مدي نجاح المشروعات الاقتصادية في القرى المصرية والعوامل المؤثرة علي قدرتها الاستمرارية المستقبلية .
3 – التعرف علي مدي تقبل المستفيدين لاستراتيجيات التمويل في بعض الجهات الممولة للمشروعات أو المانحة للقروض ومنها صندوق التنمية المحلية – الصندوق الاجتماعي للتنمية – بنك التنمية والائتمان الزراعي والذي ينعكس بدوره علي زيادة المشروعات الممولة من بعض هذه الجهات دون غيرها .
4 – الوقوف علي بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن يسببها وجود المشروع في المجتمع الريفي في مصر .

خطة الدراسة :

وتحقيقا لأهداف الدراسة تطلب الأمر وضع خطة تم علي أساسها تقسيم الدراسة إلي ستة أبواب ويمثل الباب الأول الإطار المرجعي والنظري والمنهجي للدراسة ويضم بعض الدراسات السابقة ذات موضوعات بحثية مختلفة قد تتناول بعض العوامل المؤثرة في المشروعات التى استهدفتها الدراسة بالتحليل والبحث في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهمها مشروعات الإنتاج الداجني – والإنتاج الحيواني – ومشروعات المكينة ومشروعات الورش الحرفية والمهنية والبيئية في القرى المصرية .

والباب الثاني يتناول المؤسسات الرئيسية الممولة للمشروعات الزراعية في مصر ، وهي بنك التنمية والائتمان الزراعي – الصندوق الاجتماعي للتنمية – صندوق التنمية المحلية . وقد تم تناول انشطة هذه المؤسسات في الفترة من 1999 وحتي 2005 كفترة مقارنة بين المؤسسات الثلاثة من حيث أنشطة الاقراض ونوعية المشروعات التي تم اقراضها والمقارنة بين ترتيب المحافظات من حيث الاهمية النسبية للمشروعات وقيمة القروض .

والباب الثالث يختص بالدراسة الميدانية حيث تحدد فيه خطوات اختيار عينة الدراسة من المحافظات والمراكز الادارية والوحدات المحلية التي تخضع للدراسة وتقييم استمارة البحث الخاصة بالدراسة .

والباب الرابع يتناول استعراض نتائج الدراسة الميدانية للمشروعات موضع الدراسة (محافظة المنوفية – محافظة سوهاج) بما في ذلك المراكز الادارية والوحدات المحلية التابع لها طبقا لما ورد من اهمية نسبية لكل مركز وكل وحدة محلية .

والباب الخامس يشتمل علي نتائج التحليل البيئي للنتائج الإجمالية لعينة الدراسة للمحافظتين (المنوفية – سوهاج).

وأخيراً تضمنت الدراسة مجموعة من مواصفات المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية وبعض الشروط والمعايير الواجب أخذها في الاعتبار للنهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر وبالتالي النهوض بالصناعات في مصر وتحسين المنتج المصري .

الباب الأول
الإطار المرجعي والنظري والمنهجي للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الباب العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ويتناول الاستعراض المرجعي للدراسة أهم تلك الدراسات والبحوث من حيث النتائج والتوصيات في محاولة للاستفادة منها سواء من حيث مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي أو من حيث النتائج ومدي مطابقتها ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية لمعرفة أسباب التطابق أو الاختلاف ونظرا لكثرة هذه الدراسات وتنوعها، فقد روعى تصنيفها الى عدة اقسام، بالاضافة أن تناول هذه الدراسات يعرض تاريخيا من اقدمها إلى أحدثها، وسوف نتناول كل دراسة من حيث عنوانها، اهدافها، خطتها البحثية، أهم النتائج المتحصل عليها منها، وما هى نقطة الاختلاف والتلاقى مع الدراسة الراهنة، او ما هى أوجه الاستفادة من كل دراسة وفيما يلى تنصيف تلك الدراسات:

1 – دراسات خاصة بنشاط الإنتاج الحيواني والداجني :
2 – دراسات خاصة بنشاط الإنتاج الزراعي .
3 – دراسات خاصة بنشاط الاستزراع واستصلاح الأراضي.
4 – دراسات خاصة بمجال الميكنة الزراعية.
5 – دراسات خاصة بالجانب الاجتماعي للمشروعات.
6 – دراسات خاصة بدور المؤسسات التمويلية المختلفة.
7 – دراسات خاصة بالآثار البيئية الناتجة عن المشروعات.

أولا : دراسات خاصة بنشاط الإنتاج الحيواني والداجني :

فى دراسة صبحي [1] تناول فيها بالتحليل لاقتصاديات الإنتاج الحيواني في ج.م.ع. اهتم خلالها بالتقدير القياسي لدالة إنتاجية لحمية من الجاموس المصري والفريزيان والأغنام مع اختبار نوعين من العليقة غير التجارية من علف مصنع موحد ، بالإضافة إلي البرسيم وقش الأرز علي أساس القيمة الغذائية لكل من هذه المواد العليقة . بينما قدم لمجموعة أخري متماثلة نوع أخر من العلائق تتكون من ذرة خضراء وعلف مصنع موحد مع تبن القمح. وقد استخدمت ثلاثة صور رياضية للتقدير القياسي للدالة الإنتاجية اللحمية وفقا للقيمة الغذائية النشوية الإجمالية للعليقة ويمثل متوسط وزن الرأس بالكيلو جرام

(1) إبراهيم صبحي علي إبراهيم صبحي : دراسة تحليلية لاقتصاديات الإنتاج الحيواني فى ج.م.ع ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة، رسالة دكتوراة 1977.

المتغير التابع ومقدار معادل النشا في العليقة بالكيلو جرام متغيراً مستقلاً ، بالإضافة إلي تقدير الدالة الزمنية الاستهلاكية النشوية، وقدرت المدة اللازمة للوزن التسويقي الامثل بحوالي 149.1 ، 93.38 يوما لكل من المجموعتين علي الترتيب وقدر معدل الاستهلاك الغذائي الحدي بحوالي 0.57 ، 0.51 كيلو جرام معادل نشا ، ونظرا لأن معدل التحويل الغذائي يقدر في كل منهما بحوالي 10.87 للكيلو جرام ، فقد قدر معدل النمو اليومي بحوالي 0.52 للمجموعة الأولي وحوالي 0.047 للمجموعة الثانية وقدر العائد الصافي في حالة العليقة المحتوية علي سرسة الأرز 13.28 جنيها وفي حالة العليقة الاخري في المجموعة الثانية بحوالي 11.62 جنيها ، مما قد يشير إلي أولوية الاعتماد علي العليقة الأولي للوصول للوزن التسويقي الذي يتناسب ومستوي الأسعار المستخدمة في التحليل.

تناول سمور [1] في دراسة مقارنة لاقتصاديات تمويل بعض المشروعات الزارعية في مصر في محاولته لاستقراء التباين في اقتصاديات مشروعات الدواجن وإنتاج الألبان ، التي تمولها النظم التمويلية المختلفة لتنفيذ مشروعات التنمية ومحاولة لمعرفة الجدوي الاقتصادية لهذه النظم ، ومدي تأثير نظام التمويل – وسياساته علي المشروع (مثل الطريقة المثلي للتمويل – أنواع ومصادر التمويل المناسبة – شروط الإقراض والسداد ... الخ).

وتم مقارنة بين الاستخدامات المالية في المصارف التقليدية التى تتمثل في الأرصدة النقدية ، الاستثمارات في الأصول المالية والأوراق التجارية والقروض المصرفية والتي تصنف وفقا لأجل القرض أو نوع الضمان.

أما الاستخدامات المالية أو أساليب التمويل في المصارف الإسلامية (وتعني بنك التنمية والائتمان فرع المعاملات الإسلامية في محافظة الغربية) تتمثل في إنشاء مشروعات مباشرة ، والتمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة ، والاتجار المباشر ، والتأجير بغرض التمليك ، والمساهمة في رؤوس أموال المشروعات ، وتقديم قروض إنتاجية حسنة.

وأوضح عبد المولي[2] في دراسته عن دور الصناعات الصغيرة وأهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد المصري ، مدي أهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية كأحد المؤسسات التمويلية في النهوض بمشروعات الإنتاج الحيواني والمشروعات الزراعية حيث بلغت أهميتها النسبية 45% من إجمالي المشروعات الممولة في عام 1995 والتي تبلغ عددها نحو 23788 مشروع .

---

(1) حسن محمود بيومي سمور ، دراسة مقارنة لاقتصاديات تمويل بعض المشروعات الزراعية في مصر – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس رسالة دكتوراة 1991.

(2) سيد عبد الرحيم عبد المولي (دكتور) ، دور الصناعات الصغيرة وأهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد المصري ، الندوة الدولية الأولي ، تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر ، قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس 1997 .

وقد أشار الطمبداوي[1] في دراسة عن فرص تشغيل الشباب في ظل الأوضاع الاقتصادية واتفاقية التجارة الدولية إلي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والتي يتم فيها إقراض الشباب المقيمين بالقرى في أنشطة تسمين الماشية ، مع إعطاء فترة سماح مدتها سنتين ويتم توزيع الإرباح بنسبة 10% للطبيب البيطري ، ومهندس الإنتاج الحيواني ، و 10% مصاريف إدارية للصندوق ونسبة 70% المتبقية يحصل عليها المستفيد من القرض كعائد يغطي نفقاته الشخصية واحتياجاته العائلية أي توفير دخل مناسب للمقترض ويتم رد القرض إلي الصندوق وينطبق ذلك علي باقي الأنشطة مثل تسمين الدواجن ، وبطاريات الأرانب وصناعة الألبان ، وإنتاج العسل ... الخ .

وأوصت الدراسة بان يكون القرض ذو قدر امثل من حيث حجم القرض وطبيعة الاستثمارات في هذا النشاط ، وان يتناسب نوع النشاط مع قدرات وخبرات المستفيدين ، وتقليل نسبة التكاليف ، مع وجود جهاز متخصص لمتابعة هذه المشروعات والتحقق من تنفيذها وتشغيلها والوقوف علي أسباب التعثر في حالة وجود محاولة التقييم والتقويم أثناء وبعد تنفيذ المشروعات .

وقد أوضحت دراسة للصندوق الاجتماعي للتنمية[2] عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات تنمية الماشية للصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الفيوم توصلت الدراسة فيما يتعلق بالخبرات المتعلقة بالتربية وإدارة المشروع ، أن 41.9% من مجموع أفراد العينة ذات خبرة ضعيفة جدا ومتوسطة . مما كان له الأثر السلبي علي الإنتاج والآثار الاقتصادية للمشروع حيث بلغت عدد الدورات المستكملة بالعينة موضع الدراسة نحو 444 (مشروع/دورة) حقق منها 208 مشروع عائد بنسبة 47% قدر عائد الاستثمار فيها بنحو 13% فقط سنويا، كما تبين من تحليل المشروعات غير الرابحة أن أهم العوامل المسئولة عن تلك الخسارة ترجع إلي ارتفاع أسعار شراء العجول المسمنة ويفسر هذا الوضع تدني خبرة المستفيدين .

وأضاف أيضا أن مشروع تنمية الماشية بالفيوم ساهم في توفير نحو 2160 فرصة عمل سنويا . يكلف فيها فرصة العمل نحو 4630 جنيها سنويا ، تعتبر هذه التكلفة منخفضة عند مقارنتها بتكلفة فرص العمل في باقي الأنشطة الاخري . كما ساهم المشروع في زيادة إنتاج اللحوم بنحو 840 طن سنوياً .

---

(1) مصطفي عبد الفتاح الطمبداوي (دكتور) ، فرص تشغيل الشباب فى ظل الأوضاع الاقتصادية واتفاقية التجارة الدولية ، الزراعة المصرية في عالم متغير ، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، يوليو 1998 .

(2) الصندوق الاجتماعي للتنمية ، دراسة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات تنمية الماشية للصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الفيوم 1995 .

وفي دراسة هدهود [1] عن التنمية الريفية المتكاملة بشمال سيناء ، استهدفت فيها التعرف الدقيق علي الموارد والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة بالتنمية الريفية المتاحة بمحافظة شمال سيناء ومدي كفاءة استخدامها وتوظيفها تنمويا ، ومن اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة.

أن المشروعات الزراعية والتي تتمثل في مشروعات الصوب الزراعية تتركز في كل من منطقتي العريش ، ورفح ، والشيخ زويد وبما يمثل بنحو 38% ، 31.7% ، 29.7% علي الترتيب من إجمالي عدد الصوب الزراعية بالمحافظة .

– انخفاض الأهمية النسبية للطاقة الإنتاجية لمشروعات تسمين الماشية بالمحافظة مقارنة بأجمالي الجمهورية حيث بلغت (0.2%)، بلغ عدد مشروعات تسمين البداري نحو 54 مشروع بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 865 طن ، حيث بلغت نسبة الطاقة الإنتاجية المعطلة نحو 80% من إجمالي الطاقة الكلية لهذه المشروعات مما أدي لانخفاض إنتاج المحافظة من اللحوم البيضاء وبنسبة تصل إلي 54% بمقارنة إنتاج 1992، 1996.

وقد أشار مشعل [2] في دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض المشروعات الزراعية في نطاق التنمية الزراعية . إلي أن التحليل المالي والاقتصادي لبعض مشروعات الإنتاج الداجني في جمهورية مصر العربية ان الإنتاج الداجني قد زادت قيمته بفرعية (اللحوم البيضاء – والبيض) من حوالي 50.64 مليون جنيه في متوسط الفترة من (1965 – 1969) ، إلي حوالي 257.9 جنيه في متوسط الفترة من(1977 – 1981). مما يعني أن مساهمة هذا القطاع الإنتاجي من نحو 19.3% إلي نحو 22.7% في قيمة الإنتاج الحيواني في متوسط نفس الفترتين.

وقد زاد الطلب علي المنتجات الحيوانية من اللحوم البيضاء وقد قدرت احتياجات مصر من لحوم الدواجن بحوالي 430 ألف طن سنويا تنتج حوالى 310 ألف طن . في خلال فترة الدراسة.

ثانياً : دراسات خاصة بنشاط الإنتاج الزراعي .

وفي دراسة أجراها دياب[3] تناول فيها بالتحليل العمل المزرعي وعلاقته بالتنمية في جمهورية مصر العربية ، أوضح خلالها بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ومنها انخفاض الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه – ضآلة التكوين الرأسمالي – وجود موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة نظرا لعدم وجود جهاز إنتاجي متقدم وبعض

---

(1) خالد فرغلي سالم هدهود ، التنمية الريفية المتكاملة بشمال سيناء ، لقسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس رسالة دكتوراة 2000 .

(2) محمد سالم مصطفي مشعل ، دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض المشروعات الزراعية في نطاق التنمية الزراعية ،قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة – جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة 1985.

(3) عبد القادر محمد دياب ، دراسة تحليلية للعمل الزراعي ، وعلاقته بالتنمية في ج.م.ع. ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه في 1977 .

العوامل المعروفة والسائدة في مثل هذه البلدان وتتضمن الرسالة ستة أبوب يختص الباب الأول فيها مشكلة البطالة في البلدان النامية حيث يتناول عرضا للملامح الأساسية السائدة في البلدان النامية وابعاد مشكلة البطالة بها وأهداف العمالة في خطط التنمية والإجراءات والعوامل المرتبطة بتحقيقها. أما الباب الثاني فيختص بدراسة السمات الأساسية للسكان وقوي العمل في جمهورية مصر العربية حيث يشتمل علي دراسة معدل نمو السكان والتركيب العمري والنوعي للسكان ، ومعدل مساهمتهم في النشاط الاقتصادي ، ثم توزيع القوي العاملة بين القطاعات الاقتصادية ، وتقدير حجم القوي العاملة المتوقع وجودها حتي عام 1985 ويتناول الباب الثالث دراسة العمالة الإنتاجية في الزراعة المصرية من واقع البيانات المنشورة حيث يتضمن دراسة تطور حجم القوي العاملة الزراعية وتوزيعها الكمي والنسبي بين أقاليم الجمهورية وكثافتها بالنسبة للرقعة المنزرعة ، ثم دراسة طبيعة الطلب علي القوي العاملة الزراعية ، وحجم ونوعية البطالة الزراعية ، وأخيرا دراسة إنتاجية الموارد المستغلة في الزراعة المصرية . أما الباب الرابع والخامس من الرسالة فيتناولان دراسة العمالة الإنتاجية الزراعية علي الترتيب ، من واقع البحث الميداني ، ويختص الباب السادس بدراسة اثر مستويات التنمية المختلفة علي العمالة الزراعية حيث يتضمن عرضا لأهداف العمالة في خطط التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، ثم دراسة مشروعات التنمية الاقتصادية بقطاع الزراعة ، وبالقطاعات الاقتصادية غير الزراعية علي الطلب من القوي العاملة الزراعية ، وأخيرا دراسة دور العمل الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية ، وتوصل إلي مجموعة نتائج من أهمها التعرف علي صور البطالة المجودة في الدول النامية ومنها البطالة المقنعة – البطالة الموسمية – البطالة التكنولوجية – البطالة الدورية – البطالة المزمنة – البطالة العرضية مع التعريف لكل نوع من أنواع البطالة بالشكل الذي يتفق مع الدول النامية مع توضيح أهداف العمالة في خطط التنمية والإجراءات المرتبطة بتحقيقها ببعض الخطط تستهدف التوظيف الكامل وهذه الخطط تنظر للعمالة علي أنها هدف من أهداف الخطة في حين البعض الأخر ينظر إلي العمالة علي أنها وسيلة ، أما الاخيرة وفيها ينظر المسئولون عن التخطيط للعمالة علي أنها وسيلة لتحقيق مستهدف وبذلك فليس هناك ضرورة للتوظيف الكامل للعمالة . وينشأ عن ذلك تعارض بين هدفي العمالة في خطط التنمية نتيجة لعدم وجود خطة قومية للقوي العاملة ومن أهم مظاهر ذلك :

– زيادة في عدد العاملين عن احتياجات الخطة الاقتصادية وانتشار البطالة – تشغيل بعض الأفراد دون أن يكون هناك حاجة حقيقية لهم ينتج عن ذلك ضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف .

– أو نقص عدد العاملين عن احتياجات الخطة مما يؤدي إلي عدم إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ الخطة الاقتصادية أو قد تؤدي إلي وجود فائض في القوي العاملة في بعض التخصصات بينما يوجد في نفس الوقت عجز في البعض الأخر منها .

كما أشارت الدراسة إلي ضرورة اتخاذ عدد من الوسائل لتحقيق الاستخدام الامثل للقوي العاملة فيها – الاهتمام بالعمل البشري الذي يشمل جميع العاملين من إداريين وفنيين وتنفيذيين ويقتضي ذلك الاهتمام بتدريب العاملين واستكمال مرانهم جنبا إلي جنب مع تقديم طرق ووسائل الإنتاج الفنية مع الاهتمام بأسلوب الإدارة مع ضمان ظروف ملائمة للعمل ورفع المستوي الصحي والغذائي للعاملين والاهتمام بالمستوي الثقافي للعاملين والقضاء علي الأمية بينهم نظرا لوجود علاقة وثيقة بين مستوي تعليم العامل وثقافته وبين كفاية الإنتاجية – هذا فضلا عن إتباع نظام الحوافز في العمل لتشجيع العاملين علي زيادة الإنتاج عن طريق بذل طاقة اكبر في العمل.

وفي دراسة أجراها زغلول[1] عن الدخول غير المزرعية للزراع وأثرها في الاستثمار الزراعي في مصر ، استهدف فيها تحديد العوامل التي تؤثر في الدخل غير المزرعي حتي يمكن العمل علي زيادة الدخول المزرعية ومن ثم زيادة الدخل الزراعي المصري . كما تناولت الدراسة تطور القيم الإجمالية لمكونات الإنتاج النباتي والتي تشمل تطور القيم الإجمالية لكل من الحاصلات الزراعية الحقلية (صيفي – نيلي – شتوي) ، وحاصلات الفاكهة ، وحاصلات الخضر ، والأشجار والمشاتل والزهور بالأسعار الجارية والحقيقية .

وحددت الدراسة أهم العوامل المؤثرة في الدخل غير المزرعي فيما يلي: نسبة القادرين علي العمل لحجم الأسرة – سفر احد أفراد الأسرة للعمل في الخارج – سفر الزراع للعمل في الخارج مدة لا تقل عن 6 شهور، عمل منتظم بمرتب في أنشطة زراعية حكومية أو عامة، إدارة مكتب أو مشروع ملكية خاصة – حجم الأسرة للزراع في العينة ،عمل منتظم في أنشطة غير زراعية لدي الأفراد – المتاجرة أو التسويق ، ملكية خاصة، الدخل من مصادر أخري – صافي الدخل المزرعي، درجة التعليم في الأسرة .

وانتهت الدراسة إلي ضرورة العمل علي زيادة الدخول غير المزرعية سعيا وراء رفع مستوي معيشة المزارعين بصفة عامة وهو في صالح زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي من ثم مواجهة العديد من المشاكل الزراعية بصفة عامة والغذائية منها بصفة خاصة.

ثالثاً : دراسات خاصة بنشاط الاستزراع واستصلاح الأراضي .

في دراسة نصر [2] التي تتناول دراسة تحليلية لبعض مشروعات التنمية الاقتصادية للمشروعات ، استعرض فيها خطط التنمية الاقتصادية الزراعية المصرية – في الفترة من 1959 حتي 1973 ثم الفترة

([1]) عزت عوض علي زغلول ، الدخول اللامزرعية للزراع وأثرها في الاستثمار الزراعي في مصر ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة 1985.

([2]) ممدوح مدبولي احمد نصر : دراسة تحليلية لبعض مشروعات التنمية الاقتصادية الزراعية بـ ج.م.ع ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس، رسالة ماجستير 1976.

الانتقالية للتنمية من يوليو 1974 حتي ديسمبر 1975 والتي طبق فيها ما يسمي بخطة العبور الاقتصادي تمهيداً لإعداد خطة خمسية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من 1976 – 1980 . وتوصل من خلال تناوله لهذه الخطط بالتحليل إلي بعض النتائج والآثار الاقتصادية المترتبة علي تنفيذ مشروعات التنمية كما يلي :

– الآثار الاقتصادية المترتبة علي تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية :

أدي تنفيذ المشروعات الزراعية في مجال التوسع الزراعي الأفقي إلي – إضافة نحو 833 ألف فدان من الأراضي الجديدة موزعه في أنحاء البلاد وتزايد المساحة المترتب استزراعها من إجمالي الأراضي المستصلحة .

– تزايد قيمة الإنتاج الزراعي من أراضي التوسع الزراعي الأفقي من حوالي 11.7 مليون جنيه في عام 1973 . وارتفاع الأهمية النسبية لما تمثله قيمة الإنتاج الزراعي من الأراضي الجديدة بالنسبة للإنتاج الزراعي القومي حيث بلغت نحو 1.4% من إجمالي القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي في عام 1965/1964 ونحو 2.4% في عام 1970/1969 – تحقق رأس مال قدرة 3.3 برغم طول دورة رأس المال ، وفترة الاستثمار اللازمة في هذا النوع من الاستثمار . كان النشاط التثميري بمشروعات التوسع الزراعي الأفقي هاما لاستيعاب العمالة الفائضة من الطاقة البشرية المصرية .

– يعد النشاط التثميري بمشروعات التوسع الزراعي الأفقي مجالا حيويا لخلق مجتمعات جديدة علي أسس علمية حديثة .

أما عن النتائج والآثار الاقتصادية المترتبة علي تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية الرأسية . فقد أشارت التقديرات الخاصة بنفس الدراسة إلي تزايد النسبة المئوية الممثلة لاستخدامات كل من الميكنة الزراعية والكيماويات في الزراعة ، والأصول الحيوانية وزيادة أطوال قنوات الري والصرف ، وتطور التنظيمات الاقتصادية الزراعية من جمعيات تعاونية زراعية وتنظيمات تمويلية زراعية وتنظيمات للتسويق التعاوني .

ولقد أدي نمو واتساع القاعدة والأصول المادية للزراعة المصرية بدوره إلي تطور كل من : (1) المساحة المحصولية للأراضي الزراعية التي تزايدت في الفترة من 1960/1959 – 1973/1972 بنحو 567 ألف فدان تمثل نحو 5.4% من جملة المساحة المحصولية عام 1960/1959 .(2) زيادة إنتاجية الفدان في غالبية الزروع النباتية المصرية وان اختلفت درجة هذه الزيادة من زرع لأخر .(3) زيادة إنتاج أهم الحاصلات الزراعية بالتبعية لزيادة الغلة ، حيث تبين وجود اتجاه عام تصاعدي في إنتاج زروع القطن والأرز والقمح والاذرة الشامية والقصب والخضر .(4). زيادة الانتاج الحيواني ، حيث تبين وجود اتجاه عام تصاعدي مؤكدا إحصائيا بمعدل سنوي يقدر بنحو أربعة ألاف طن وبقيمة تقدر بنحو 10.7 مليون جنيه .(5) تحقيق زيادة حقيقية في الدخل الزراعي الحقيقي القومي – راجعا بصفة أساسية إلي

تنفيذ برامج التوسع الرأسي خلال الفترة من 1960/1959 – 1973/1972 يقدر بنحو 407.5 مليون جنيها تمثل نحو 86% من قيمة الدخل الزراعي القومي الحقيقي عام 1960/1959 .(6) معامل رأس المال للاستثمار في مجال التوسع الرأسي والبالغ نحو 0.54 يعد منخفضا بالمقارنة والاستثمار في مجالات أخري .(7) تزايد فرص تفعيل الموارد البشرية الزراعية . خلال الفترة 1960/1959 – 1973/1972 بنحو 8.2 ألف عامل زراعي في مشروعات التوسع الرأسي وبمعدل سنوي للتشغيل يقدر بنحو 68 ألف عامل زراعي .

وشملت دراسة بيازيد [1] عن أثمان الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية – فترة 12 سنة تبدأ من أوائل عام 1950 حتي أواخر عام 1961 من واقع عقود البيع المسجلة عن طريق عينة عشوائية طبقية حجمها 10% من مجموع عقود البيع المسجلة، بعد استبعاد العقود المشبوهة(عقود البيع الغير منطقية)، وحسب متوسط ثمن الفدان من أراضي كل مركز، مع تثبيت قيمة النقود بالنسبة لأسعار الجملة وسنة الأساس 1948. علي أساس المتوسط الحسابي بقسمة مجموع القيم المدفوعة لجميع عقود كل سنة علي مجموع المساحات المباعة بمقتضي هذه العقود . وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية .

(1) اتجهت أثمان الأراضي الزراعية في جميع المراكز إلي الصعود حتي بلغت أقصاها في نهاية هذه المرحلة (1959 – 1961) . عدا بعض الانخفاض في المرحلة من (1953–1956) حققت بعد ذلك ارتفاع ملحوظ جداً.

– مساحات الأراضي الزراعية المبيعة سنويا بمراكز المحافظة (من واقع عينة الدراسة) وتطوراتها كانت كما يلي .

– تراوح المتوسط السنوي للمساحة المبيعة في الفترة من (1950 – 1961) بين حد اعلي مقداره 33.176 فدانا يمثله مركز قليوب وبين حد ادني مقداره 7.556 فدانا يمثله كفر شكر وقد أمكن تميز ثلاث مراحل علي منحنيات المساحات السنوية المبيعة في كل مركز ، وتنطبق هذه المراحل الثلاث علي مثيلاتها في منحنيات الأثمان من حيث زمن كل مرحلة ، ولقد كانت المساحات المبيعة سنويا في المرحلة الأولي من (1950 – 1952) اقل ما وصل إليه حجم التعامل في جميع المراكز ، بينما اشتركت جميع المراكز في القفزة الفجائية في المساحات المبيعة من الأراضي الزراعية عامي (1953 ، 1954) .

– العلاقة بين تطور المساحات المبيعة وأثمانها في الفترة من (1950 – 1961) يمكن إيجازها فيما يلي : في الفترة من (1950–1952) كان منحني الطلب غير مرن . في الفترة من (1953– 1956) وفيها انتقل منحني الطلب إلي أقصي اليمين وفي مستوي اقل من مستوي منحي المرحلة الأولي وان منحني عرض الأرض انتقل نقله مجانية إلي أقصي اليمين بالزيادة في عام 1953 بسبب العرض

([1]) وجيه محمد توفيق بيازيد – دراسة اقتصادية لاثمان الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية في ج.م.ع . قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعة عين شمس – رسالة ماجستير 19687 .

الإجباري للأراضي الزراعية الناجم عن قانون الإصلاح الزراعي. في الفترة من 1961/57 وفيها انتقل منحني الطلب إلي اليسار متخذا وضعا مرناً بالنسبة للمرحلة الأولي ولو انه اقل مرونة بالمقارنة بالمرحلة من 1952/50 – أما عن أحجام التعاملات أدي انتشار الملكيات الضئيلة والصغيرة في مصر بصفة عامة وفي محافظة القليوبية بصفة خاصة حيث اقتضي ذلك أن يكون الشكل السائد في زراعة الأرض هو المشروع الصغير . أتضح أن أهم أسباب اختلاف أثمان الأراضي الزراعية في مراكز المحافظة بين سنوات الفترة من 1950 – 1961 . يمكن تلخيصها فيما يلي . في الفترة من 1952/50 قبل طبقة الإقطاعيين الذين يتميزون بقدرة شرائية مرتفعة مما يضعف من استجابتهم للتغيرات السعرية مما أدي لارتفاع أثمان الأراضي الزراعية حيث بلغت اعلي مستوي لها في نهاية هذه الفترة . وفي الفترة من 1956/53 وقد نشأت هذه المرحلة بسبب تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم 178 لسنة 1952 إذ كان من أهم مواده تحديد الملكية الزراعية بمائتي فدان وتحديد القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة فنتج ما يمكن أن يطلق عليه العرض الإجباري للأراضي الزراعية وفي المرحلة 1961/57 وفيها اتجهت أثمان الأراضي الزراعية إلي الارتفاع نتيجة للأسباب التالية . انتقال منحي الطلب نتيجة لظهور طبقة جديدة من المشترين ذات قدرة شرائية ضعيفة ممن يمتهنون الزراعة ، ظهور ما يمكن تسميته بخلو الرجل في الأراضي الزراعية ، انتهاء مرحلة العرض الإجباري للأراضي الزراعية في نهاية 1956 .

وفي دراسة أجراها خليفة[1] عن اقتصاديات التنمية الزراعية في ج.م.ع ، بين فيها مفهوم التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وأساليبها ومعوقاتها ثم استرسل في عرض التخطيط الاقتصادي من حيث نوعه وأساليب التكتيك للتخطيط .

وخلصت الاستنتاجات التي توصلت إليها الرسالة إلي المفاهيم التالية :

– أن البلدان المتخلفة اقتصاديا تتميز بمجموعة من السمات منها انتشار ظاهرة الفقر المزمن – تخلف طرق الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية – ارتفاع نسبة السكان الزراعيين إلي العدد الكلي للسكان حيث تتراوح تلك النسبة بين 70–90% – تضم عدد القوي العاملة الزراعية بالدرجة التي يمكن معها الاستغناء عن عدد كبير منه دون أن يتأثر الناتج الكلي – تفشي ظاهرة البطالة المقنعة مع قلة فرص التوظيف خارج القطاع الزراعي – انخفاض نصيب الفرد من رأس المال – انخفاض الدخل الفردي وثباته تقريبا عند مستوي الكفاف – انعدام الميل للادخار لدي الغالبية الكبري من السكان وعادة ما تكون المدخرات في تلك البلدان من طبقة كبار الملاك موجه لشراء الأراضي الزراعية وليست استثمارات حقيقية تؤدي

([1]) علي عبد العال خليفة : دراسة اقتصادية للتنمية الزراعية الرأسية في ج.م.ع ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة 1973 .

لزيادة رأس المال مع الاستخدام غير الاقتصادي له وانخفاض مستوي التكتيك الزراعي . (استخدام المعدات والميكنة البدائية) – ارتفاع نسبة الأمية بين الغالبية العظمي من السكان .. ارتفاع معدل الخصوبة بين السكان – انخفاض نسبة الحياة عن الولادة (الأطفال عمر يوم) وبدائية النواحي الصحية . ومن أهم ما رصدته الدراسة هي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية أو المتخلفة اقتصاديا بمعني ارتباط خطط التنمية الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية وجميع مؤسساتها أحيانا بنظام خارجي مؤثر فيها ومسيطر عليها .

– توصلت الدراسة إلي أن من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية هي (1) التغير البنياني ، (2) الدفعة القوية، (3) الاستراتيجية الملائمة وانحصار مراحل التنمية الاقتصادية في : (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة التكيف، (3) مرحلة النضوج الاقتصادي ، (4) مرحلة الاستهلاك الكبير.

– أما عن أساليب التنمية فتنقسم حسب السياسة الاقتصادية التي تنتهجا الدول إلي : (1) نظام اقتصادي حر، (2) نظام اقتصادي جماعي ، (3) النظام الاقتصادي المقيد .

ومن أهم معوقات التنمية هي : المعوقات السكانية بما تضفي علي المجتمع من سمات فارق ارتفاع معدل النمو السكاني بحيث يفوق معدل النمو في دخلها القومي – انخفاض مستوي الدخل الفردي – انخفاض المستوي الصحي والثقافي وتفشي الجهل . وقد ينعكس هذا المفهوم عندما تكون الزيادة السكانية في المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية تعطيها معدل نمو متزايد حيث يمكنها الاستغلال الامثل لمواردها وثرواتها الطبيعية وبالتالي ارتفاع مستوي المعيشة وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد في هذا المجتمع .

وعرفت الدراسة التخطيط للتنمية الاقتصادية بأنها عملية حصر وتجميع موارد المجتمع المادية والبشرية وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية ممكنة .

كما قسمت الدراسة أنواع التخطيط الاقتصادي إلي (1) خطط اختيارية وهي المتبعة في الدول الرأسمالية ويستخدم نظام حافز في التنفيذ مثل الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها . (2) خطط إجبارية وتستخدم في الدول الاشتراكية حيث تكون الخطة موجه من الدولة إلي الجهات التنفيذية للتنفيذ . وهناك تقسيمات أخري لأنواع الخطط الاقتصادية من حيث درجة الشمول – درجة المركزية .

وأوضح الخولي [1] في دراسته الاقتصادية لبعض مشروعات التنمية الزراعية في الأراضي الجديدة اهتمت فيها بحصر وتصنيف الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة حتي يمكن دراسة وتوجيه تلك الموارد المحدودة بين مختلف أوجه استعمالاتها البديلة بما يحقق الكفاءة الاقتصادية .

([1]) الهام حامد متولي الخولي : دراسة اقتصادية لبعض مشروعات التنمية الزراعية في الأراضي الجديدة ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – رسالة ماجستير 1985.

ولقد استخدم أسلوب البرمجة الخطية في اقتراح خطط زراعية اقتصادية للمناطق موضع الدراسة (النهضة – مريوط – الصالحية) وتم وضع ثلاثة نماذج رياضية لكل مشروع يتضمن النموذج الأول ثلاثة قيود تتعلق بالموارد الأرضية وهم ، إلا تزيد المساحة المنزرعة من مختلف التوليفات الإنتاجية عن إجمالي المساحة المزروعة بكل مشروع . وعدم تجاوز المساحة المزروعة بالفاكهة عن مساحة أراضي الدرجة الأولي – وعدم تجاوز المساحة المزروعة بالخضر عن مساحة أراضي الدرجة الأولي والثانية .

وفيما يتعلق بالموارد المائية – فقد وضع قيد واحد فقط هو عدم تجاوز الاحتياجات الاروائية في اي شهر من شهور السنة عن الموارد المائية المتوفرة خلال الفترة موضع الدراسة .

– وفيما يتعلق بالموارد البشرية فقد تم وضع قيد يتمثل في عدم تجاوز الاحتياجات البشرية في أي شهر من شهور السنة عن الموارد البشرية المتوفرة في هذا الشهر خلال فترة الدراسة .

– ولقد بينت الدراسة أن النموذج الثاني هو الأقرب للواقع لمشروع الصالحية ومشروع الخريجين وصغار المنتفعين بمنطقة النهضة ، أيضا لشركة مريوط الزراعية بمنطقة مريوط .

والنموذج الثالث هو الأقرب للواقع لمشروع صغار المنتفعين بمنطقة مريوط .

وبينت الدراسة أن السبب في ذلك أن هذين النموذجان يجمعان بين المحاصيل الحقلية والخضرية في حدود الاحتياجات الغذائية للسكان والعلف اللازم للإنتاج الحيواني بالإضافة إلي ما تحققته من زيادة ملحوظة في إجمالي العائد الصافي المتوقع الحصول عليه بتطبيق هذين النموذجين .

وأوضح عسران [1] في دراسة لبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئة لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر " دراسة مقارنة لقريتين بمنطقة البستان " استهدف فيها إيضاح إنجازات مشروعات الاستصلاح في إقامة مجتمعات محلية ريفية جديدة وكذلك إنتاجية الأراضي الجديدة سواء الإنتاج النباتي أو الحيواني . وأيضا الآثار البيئية لمشروعات الاستصلاح .

وتشير أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

– بلغ إجمالي المساحات المستصلحة نحو 3.2 مليون فدان في الفترة (1992–2001) .

– أتضح من الدراسة أن الأراضي الجديدة تسهم بنسبة كبيرة في إجمالي الإنتاج النباتي حيث أتضح تقارب إنتاجية لفدان لمعظم المحاصيل المنزرعة ما بين الأراضي القديمة والأراضي الجديدة .

– بلغت قيمة اجمالي الإنتاج من الثروة الحيوانية نحو 230.86 مليون جنيه في الفترة من (1970–1999) تتنوع هذه المنتجات (ألبان – جاموس – بقر – ضأن – لحوم بيضاء – بيض – صوف – سماد بلدي – زرق دواجن) .

([1]) جمال سلامة علي عسران ، دراسة لبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر : دراسة لقريتين بمنطقة السبتان . قسم الاجتماعي الريفي والإرشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير 2003 .

– بلغت قيمة صافي الدخل للإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة : 8523 مليون جنيه في عام 1999 . كان نصيب الإنتاج النباتي فيها نحو 7754 مليون جنيها بنسبة 91%وصافي الدخل للإنتاج الحيواني 219مليون جنيه بنسبة 2.6% وصافي الدخل للإنتاج السمكي نحو 550 مليون جنيها بنسبة 6.4% .

– وانحصرت مشكلة التلوث البيئي في الأراضي الجديدة فيما يلي :

(1) تلوث التربة بالمخلفات الزراعية . (2) الإسراف في استخدام مياه الري أحيانا ، (3) التصحر ، وأوصت الدراسة بزيادة التوجيه نحو دراسة الآثار البيئية والتلوث وما يطرأ علي المجتمعات الجديدة من تغيرات في السلوك البيئي قبل وبعد التوطين .

رابعاً : دراسات خاصة بمجال الميكنة الزراعية .

قدم عبد العاطي[1] في دراسة اقتصادية لصناعة ضرب الأرز في جمهورية مصر العربية ، تناول فيها المراحل الإنتاجية التي يمر بها الأرز الشعير وأكد فيها علي أهمية التحويل المكاني للأرز الشعير من مراكز التجميع إلي مضارب الأرز ، من أهم مراحلة التسويقية وأكثرها تكلفة إذ أنها تمثل في المتوسط حوالي 42% من إجمالي تكاليف تسويق الطن من الأرز الشعير ويستلزم لتحقيق كفاءة تسويقية عالية .

أولا : استخدام الوسائل المثلي في التحويل المكاني . ثانياً : إتباع نمط توزيع امثل للأرز الشعير من مراكز التجميع إلي المضارب . وقد تناولت الرسالة بالدراسة التحليلة الشق الثاني من هذه المشكلة لإيجاد النمط التوزيعي الامثل الأمر الذي استوجب تصميم نموذج رياضي لكل من المحافظات الرئيسية المنتجة والمستهلكة للأرز الشعير في صناعة ضرب الأرز باعتبار أن المركز الإداري يمثل منطقة إنتاجية أو استهلاكية وتم تكوين هذه النماذج علي الأسس التالية:

(1) التعرف علي المنطقة علي أنها منطقة إنتاجية إذا تجاوزت طاقتها الإنتاجية من الأرز الشعير طاقتها المضربية منه . كما تعرف المنطقة علي أنها منطقة استهلاكية إذا تجاوزت طاقتها المضربية طاقتها الإنتاجية من الأرز الشعير .

(2) تقدر الطاقة الإنتاجية سواء للمركز الإداري أو المحافظة بالمتوسط الحسابي لكمية الأرز الشعير الواردة لمراكز التجميع في المركز أو في المحافظة في الفترة من (1967/1966 – 1968/1967) كما تقدر الطاقة الاستهلاكية بالمتوسط الحسابي للكميات الواردة للمضارب في الفترة (1967/1966 – 1968/1967) . (3) يعرف مركز المنطقة الإنتاجية بأنه النقطة التي تتوسط المنطقة الجغرافية للمركز الإداري الواحد . (4) يعرف مركز المنطقة الاستهلاكية علي انه النقطة التي تقع عند متوسط المسافة

([1]) محمد حمدي سالم عبد العاطي ، دراسة اقتصادية لصناعة ضرب الأرز في ج.م.ع، دراسة مقدمة لقسم الاقتصاد – كلية الزراعة – جامعة عين شمس ، رسالة الماجستير في 1969 .